نشأة الشريعة :

وأما الشريعة لم تنشأ هذه النشأة ولم تسلك في هذا الطريق ، فلم تكن الشريعة قواعد قليلة ثم كثرت ، ولا مبادئ متفرقة ثم تجمعت ، ولا نظريات أولية ثم تهذبت ، ولم تولد الشريعة طفلة مع الجماعة الإسلامية ثم سايرت تطورها ونمت بنموها ، وإنما ولدت شابة مكتملة ، ونزلت من عند الله كاملة شاملة ، مانعة وجامعة ، لا نرى فيها عوجا ولا نشاهد فيها نقصا[1]، وبالتالي لم تأت الشريعة الإسلامية لجماعة دون جماعة، أو لقوم دون قوم أو لدولة دون دولة ، وإنما جاءت لكافة الناس عربا وعجما ، على اختلاف مشاربهم ، وتباين عاداتهم ، وتقاليدهم فهي الشريعة العالمية بجميع أنظمتها التي لم يستطع علماء القانون الوضعي أن يوحدوها ، ولقد جاءت الشريعة في نشأتها الأولى بأحدث النظريات والمبادئ التي لم يصل إليها القانون الوضعي مع تشدقه بأنه اقدم من الشريعة .

وهذا بحث أصولي تاريخي هل الشريعة أقدم من القانون أو العكس ، ويرى بعض الباحثين بأن القانون أقدم من الشريعة كما لح إليه الأستاذ عبد القادر في كتابه " التشريع الجنائي (١/١٧)، ولكنه فيما يبدو لي أنه غير صحيح ، بل الشريعة أقدم من القانون ، اللهم إلا أن يراد بذلك أقدمية القانون على التشريع الإسلامي فقط لا الشريعة العامة عبر التاريخ ، لأن التشريع الإلهي بمعناه العام قد بدأ مع تخليق الإنسان الأول ، وقد اتفق أهل الأديان والملل جميعا بأن آدم عليه السلام هو أبو البشر مع اتفاقهم بأنه كان صاحب شريعة ونظام من الله تعالى : إذن كيف يصح القول بأن القانون أقدم من الشريعة فهذا ادعاء محض لا دليل عليه ، والله أعلم .

بعض خصائص نظام القضاء في الإسلام :

وقد ذكرنا نبذة عن نشأة القضاء وأهميته أنه رمز لسيادة الأمم

والشعوب في جميع الأزمان والأديان ، فنجد كل مذهب ودولة في عبر التاريخ أنه يسعى لتقرير وتجديد أحكام القضاء ويدعى شمولها وعدلها ، وأهل الإسلام أحق بهذه الدعوى والواقع يشهد على ذلك .

فيختص نظام القضاء في الإسلام بخصائص فريدة ، ويمتاز بمزايا رائعة هي تؤكد على عدل أحكامه وتضمن استقامته ، كما تكفل تنفيذه بين الناس مع الشمول في جميع الأحوال والشؤون .

فمن المناسب أن نشير إلى بعض تلك الخصائص والمزايا لنظام القضاء في الإسلام .

١ – الخصيصة الأولى : الإخبار عن حكم الشرع :

وهذه هي الخصيصة الأساسية التي تميز نظام القضاء في الإسلام عن غيره من الأنظمة الأخرى بل وهي طبيعة لهذا النظام ، وهي الفاصلة بينه وبين غيره من الأنظمة القضائية المختلفة في العالم ، حيث أن القاضي المستجمع شروط القضاء هو موقع عن رب العالمين في إصدار الحكم ، ولذلك ينفذ حكمه ديانة وقضاءا ويجب التسليم أمامه، ولم نرى هذه الخصيصة أبدا في الأنظمة الأخرى الوضعية .

٢ – وإذا كان القضاء في الإسلام إخبار وتوقيع عن رب العالمين فتستمد أحكامه من المصادر والينابيع التي قررتها الشريعة من القرآن والسنة ، والقياس ، وإجماع الأمة ، وكل مصدر من هذه المصادر له شأن ومكانة في استنباط المسائل واستخراج الأحكام ولا يضاهيها شيء آخر ، بخلاف ما في الأنظمة البشرية حيث أن القوانين والأحكام تستند في بناء هيكلتها القانونية أحيانا إلى سلطة سياسية أو مصلحة شخصية وتارة إلى شذوذ فكرية مع مآرب ذاتية أخرى كما ذكرنا في نشأة القانون .

علم وفن میں حضرت امام احمد بن حنبل رحمۃ اللہ علیہ کا کوئی ثانی نہیں (محدث ابوزرعہ)

٣ – أساس الحكم في الشريعة الإسلامية والقضاء الإسلامي هو فكرة الحلال والحرام ، والثواب والعقاب التي يقوم عليها عقيدة المسلم، وتجعله مراقبا في حياته عامة ، وفي القضاء وإثبات الأحكام خاصة .

٤ – ثم هناك دعامتان أساسيتان في الشريعة الإسلامية وهما العقيدة والأخلاق أو الوازع الديني والوازع الخلقي ، وتستند إليهما جميع أحكام الشريعة من الفقه والقضاء وغيرهما . فكانت الشريعة الإسلامية بحق هي أول قانون على وجه الأرض تلتقي به الشريعة بالأخلاق ، ولذلك أن الإسلام حرص على غرس العقيدة قبل التكليف بالأحكام لأنها الحامي لصحة التنفيذ وحسن السلوك ، والبعد عن الانحراف والجور ، وهي الرقيب في الطاعة الحقيقية والخضوع والتنفيذ كما هو سبب مهم لقطع كثير من الخصومات والنزاعات ، فالعقيدة والأخلاق الإسلامية ذواتا أثر عظيم في مجال القضاء، والاطمئنان إلى صحته وسلامته ، ولا شك أنه لا يوجد نظام على وجه الأرض اهتم بهذا الجانب ، كما اهتم به الإسلام اهتماما بالغا في جميع أنظمته القضائية والسياسية وغيرهما .

٥ – إن القضاء في الإسلام جزء من كيان الدولة الإسلامية ، ويمثل أحد أركان الدولة، ولكنه في الوقت ذاته يتمتع بالاستقلال والفصل عن بقية سلطات الدولة، – سيأتي بيان انفصاله عن السلطات الأخرى إن شاء الله – فمن هذا المنطلق يفهم بالضرورة التلازم بين الدولة السياسية – والدين ، فنظام القضاء في الإسلام يؤكد وجود سلطة قوية في الإسلام وذلك لأن الشريعة الإسلامية الغراء دين ودولة وبالتالي لا قيام للدولة بدون القضاء العادل ، ولا وجود لتنظيم قضائي بدون دولة .

٦ – إخضاع الحاكم والمحكوم للسيادة التشريعية والنظام القضائي ، وبيان ذلك إن التشريعي السياسي والقضائي في الإسلام لا يعرف شيئا يسمى" مشكلة السياسة " أو " مسند الحكم " أو " حكم الأمر " التي دارت حولها الفلاسفة أو الفقه السياسي العالمي في تاريخه الطويل بن الكنيسة والملك .

وقد ابتكر من نظريات متضادة في هذا الشأن تبريرا للاستئثار بالحكم المطلق ، ومنها نظرية الحق الإلهي المزعوم أو العقد الاجتماعي الموهوم وهذا لأن السيادة في الإسلام تستند أساسا إلى نصوص واضحة محكمة في هذا المجال ، إنها قررت تلك السيادة لشرع الله تعالى – إن الحكم إلا لله–.

وبذلك قد قضى الإسلام على أكبر مشكلة عانت منها أوروبا قرونا من الزمن دون أن تصل إلى شيء جذري وجوهري ، سوى تقرير الحكم المطلق للملك [1] ، وقد افتقدت به العدل والمساواة وجميع القيم والمبادئ الصالحة .

٧ – وقد ذكرنا نموذجا من خصائص ومزايا لنظام القضاء في الإسلام، وإذا أردنا أكثر من ذلك والتفصيل في الموضوع فلنراجع إلى دراسة مطلق سماحة الإسلام وخصائصه ، حيث أن التشريع الإسلامي قد لوحظ فيه جميع البادئ والقيم التي تعنى في تكوين الأنظمة والأحكام ، فإذا أعمقنا النظر في التشريع الإسلامي بالعموم وبالتالي في تكوينه للأنظمة المتنوعة، نجد أنه يؤصل مبدأ الكرامة الإنسانية لمن أسلم ومن لم يسلم ، فهذا المبدأ أصل الحقوق والحريات ، ثم يشرع الأحكام العملية التفصيلية ، كما يقرر الأنظمة المختلفة ما يجعل تحقيق هذا المبدأ أمرا واقعيا ويعززه . فلذلك لن تجد في التشريع الإسلامي سواء كان سياسيا أو اجتماعيا اقتصاديا أو قضائيا ، قاعدة

---

[1] – أنظر خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ص ١٨٦ .

عامة أو حكما عمليا ألا ويكمن ورائه " قيمة موضوعية " تؤصل منطقيته ، وتوجب على الضمير الالتزام به ، وتحفز الإرادة إلى إحداثه واقعا على أساس من الاقتناع الذاتي بجدواه فضلا عن وجوب امتثاله بوازع الدين [1] .

فالإسلام أولى عنايته الكبرى في سياسته التشريعية للأحكام والأنظمة أمرين أساسيين هما : الصلاح والإصلاح ، وذلك تحقيقا للوجود المعنوي للفرد والمجتمع على ارفع مستوى عقدى عملي قانوني .

٩ – وبجانب آخر إن الراسخين في علم الحقوق من رجالا ت إدارية وغيرها ، قد أصبحوا يعترفون بأن التشريع الإلهي مع أنظمته يعد في طليعة مصادر الصالحة لسد حاجات التشريع والتقنين الحديث ، إن هذا الاعتراف ليس بأمر جديد قد شهد عليه مقالات أسلافهم قديما ، وفي الأخير وقع الاعتراف في مؤتمر القانون المنعقد بمدينة " لاهاي " في جمادي الآخرة سنة ١٣٥٦هـ الموافق آب ١٩٣٨م وشارك فيه بضع وخمسون دولة من أقطار العالم ، فقد سجل هذا المؤتمر في ضمن قراراته المصوبة ما يلي :

١ – اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادر التشريع العالم .

٢ – وإنها حية قابلة للتطور .

٣ – وأنها شرع قائم بذاته ليس مأخوذا من غيره [2] .

وقد سبقت الإشارة إلى أن التشريع الإلهي وأنظمته جميعا لا يحتاج إلى أن يعترف به ، فلان وعلان من رجالات الشرق والغرب ، ولكن فيه درس وعظة لرجال الفكر الإسلامي والمقنين الإسلاميين والدول الإسلامية

---

[1] – أنظر خصائص التشريع في السياسة والحكم ص ٩٨ .

[2] – أنظر المدخل الفقهي العام مصطفى أحمد الزرقاء ١/٢٢٩ .

حيث أنهم يتخبطون خبط عشواء ويتيهون في متاهات مختلفة ، همهم وغمهم أن يصدروا القوانين الوضعية الأوروبية وغيرها إلى بلادهم ويطبقوها ، والحال انهم بحاجة إلى ما عندنا ، إن في ذلك لعبرة لأولى الأبصار . وأخيرا نقول إننا لا نريد من خلال هذا البحث أن نقارن بين التشريع الإلهي والقانون الوضعي في جلهما ودقهما ، وهذا موضوع مستقل يستغل المؤلفات العديدة ، وإنما قصدنا ذكر بعض النماذج في هذا المجال التي تمهد لموضوعنا ، كما تبين حقيقة ومدى حاجته في هذا العصر .

حدیث کی معروف کتاب ترمذی شریف کی نئی شرح

النور الہبی فی

شرح جامع الترمذی

شارح

علامہ سید محمد ذاکر شاہ صاحب سیالوی

ناشر

جامعۃ الزہرا اہل سنت عثمان غنی کالونی مصریال روڈ راولپنڈی

فون نمبر 051-5682206

- Respond to inquiries from the company or the public regarding Takaful issues related to Islamic law.

- Submit its annual report and certification of the companies adherence to Islamic Shari'a in the General Assembly meeting.

Future of SSBs

We often hear demands for unifying the SSBs and their fatwas. Frustration and complaints of the different fatwas are not rare among both professionals and members of the public. However, differences among scholars in matters of Fiqh are not new. In fact, it is one of the beauties of Islamic law that it tolerates differences of opinions. Indeed differences existed during the time of the Sahaba and their successors and still exist. These difference have always been a source of inspiration, research, debate and Ijtihad. It is not advisable to seek unification of fatwa in matters of Mu'amalat. However, we should seek authentication of fatwa which must be based upon evidence from Quran, Sunnah, sound Qiyas and references to the systematic legal thinking of Muslim scholars as laid down in books of Usul al-Fiqh, Qawa 'id and Adab al-Mufti wa al-Mustaftti.

مفتی شیخ فرید صاحب تحصیل مفتی مظفر آباد، حکومت آزاد کشمیر، کا

فتاوی فرید یہ شائع ہوگیا

خوبصورت جلد، عمدہ کاغذ، نفیس کتابت، اہم علمی مسائل، صفحات ۱۰۰۳ ہدیہ ۴۵۰ روپے

ناشر: ضیاء العلوم پبلی کیشنز یو ۱۲۸ بازار تلواڑاں راولپنڈی

ایک عابد پر عالم کی فضیلت ایسی ہے جیسے کہ چاند کی فضیلت دوسرے تمام ستاروں پر (سنن ابوداود و ترمذی)

7. In case of any deficit in the Takaful system, the company shall grant Takaful system a Qard hasan (a non-interest bearing loan) to be recovered in the future from the balances of the system without any liability on the part of the subscriber who did not renew his subscription under the system.

8. In the event of dissolution and liquidation of Takaful system, its assets after the settlement of all its obligations shall be disposed of for charity purposes under the supervision and approval of the SSB.

9. The policy holder shall be exclusively entitled to insurance surplus of the amount realized annually in the insurance operations accounts i.e.: the net surplus of premiums and investment profits against the expenses, provisions and compensations as per the rules prescribed in the Insurance Surplus Regulation approved by the SSB. The Company's shareholders shall not be entitled to receive any amount of insurance surplus other than the fees specified for the management of insurance operations and the share due to them from the proceeds of investment as the company is acting as a Mudareb.

Duties of SSB in Takaful Companies

- Ensure that the company's articles of association and all documents and agreements are in accordance with Shari'a. bgh67
- Study all insurance policies and re-insurance contracts to ensure that they are all in agreement with the provisions of Shari'a.
- Review all investment vehicles, procedures and operations which must all be in accordance with the Shari'a.
- Conduct random inspections on all records and operations.

The Takaful Insurance System:

The company shall invest the funds of the policyholders available with it under the Takaful system in accordance with the provisions of Islamic Shari'a and as per the Investment Regulation approved by the SSB. The company, as a Mudareb, shall be entitled to a percentage of investment profits to be determined or prescribed in the policies or through appropriate means of public announcement.

1. The subscriber (policyholder) undertakes that he, voluntarily and for the mutual benefit, wilt subscribe all sums required by Takaful system for his subscription.

2. The company shall manage the insurance operations and in consideration of which it shall receive a percentage of total premiums to be determined periodically and to be prescribed in the policies or through appropriate means of public announcement.

3. The subscriber authorizes the company to re-ensure the funds under Takaful system in order to protect the rights of the subscribers, provided that the re-insurance shall be made with Islamic re-insurance companies as far as possible. In case of re-insurance with traditional companies, the lowest possible levels of re-insurance shall be observed.

4. All proceeds of re-insurance to be added to the Takaful insurance company.

5. The Takaful insurance system shall borne all expenses related to insurance and re-insurance while the company shall be responsible for all the expenses pertaining to investment management of insurance funds in its capacity as a Mudareb.

6. The company shall evaluate the assets and liabilities of Takaful system at the end of each calendar year and prepare separate financial statements.

☆ خیار شرط: کسی چیز کو خریدتے وقت لینے یا نہ لینے کا اختیار رکھنا ☆

ensure that all these documents are in conformity with Shari' a.

3. Audit and supervise the actual application of the contracts and operations in order to confirm its conformity with the fatwas issued. It is becoming a well-established norm among Islamic banks to appoint internal Shari' a auditors to work in coordination with the SSB and follow up the day to day transactions.

4. Coordinate in the development of new and innovative products. As the financial world develops and innovates, we have to keep up to date with it and meet the challenges posed by it, but without sacrificing our principles and rules halal and haram. Some may ask: How can you implement laws of Shari'a which were revealed more than a thousand years ago to the sophisticated modem financial world? Our answer to that is: If you look carefully, you will find that all modem transactions are constituted of buying, selling, leasing, etc... The basic components will not be anything else. There are rules and regulations in Shari'a related to all these transactions.

5. Educating the general public by acquainting them with the knowledge of Islamic financial laws via issuing fatwas and verdicts. The SSBs have played a very important role in disseminating this knowledge through participation in seminars, conferences and lectures. Many members of the SSBs are also members of Fiqh Academies and Islamic universities. The SSBs have put tremendous efforts in training the human resources of the Islamic Financial Institutions.

SSBs and Takaful

It is important to understand the Takaful system and how to apply it, before discussing the role of the SSB. I will give a very brief outline of the Takaful Insurance System:

The Role of Sharia Supervisory Boards (SSB)

*By **Sheikh Nizam Yaquby***

SSBs are unique entities found only in Islamic banks and financial institutions. There are many ambiguities among Western bankers and regulators with regards to the role of the SSBs. Some of them even think that they may take a role in investment decisions made by their banks or institutions.

Misconceptions regarding the role of the SSB can even be found among many Muslims. Some of them think that SSBs are "Fatwa-mills," producing fatwas according to the wishes and needs of the bank and institutions' management.

In reality, SSBs play a very important role in any Islamic financial institution. I will initially talk about the general role of SSB in any Islamic financial institution and then I shall give particular attention to SSB's role in Takaful companies.

General Role of SSB

1. In the initial stages, SSB must make sure in cooperation with the founders that the articles of association must be in accordance with Islamic Shari 'a. If for any reason this was not possible, then the articles must be amended in the first meeting of the General Assembly.
2. Develop the contracts, products, forms, and all necessary related documents. All these must be reviewed by the SSB. It is a very comprehensive and time-consuming effort which every SSB must go through in order to